الأمم المتحدة

E/AC.51/2015/L.4/Add.17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
26 June 2015
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الخامسة والخمسون
١-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال
دورتها الخامسة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد جوزيف ماري فودا ندي (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: التقييم
(البند ٣ (ب))

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتقريره عن استعراض قدرة التقييم لدى المفوضية

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها التاسعة، المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (E/AC.51/2013/5). ونظرت اللجنة أيضا في تقرير المكتب عن استعراض قدرة التقييم لدى المفوضية (E/AC.51/2013/5) الذي كان قد أرجئ من الدورة الثالثة والخمسين للجنة.

290615 290615 15-10650 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - وعرض مديرُ شعبة التفتيش والتقييم بالمكتب التقريرين وأجاب على الأسئلة التي أثيرت أثناء نظر اللجنة فيهما. وأجاب ممثلو المفوضية أيضا على الأسئلة التي أثيرت أثناء الجلسة.

المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن التقدير والاحترام الكبير للعمل الهام الذي تقوم به المفوضية، وأشارت إلى البيئة المتزايدة التعقيد التي تعمل فيها المفوضية، وتزايد عدد المشردين، وانتشار التحديات الخارجية، بما في ذلك النزاعات الجارية وعدم توفر الإرادة السياسية والتمويل. وأُعرب عن رأي مفاده أن هذه العوامل لا تتجلى على نحو كاف في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأن التقرير لا يوازن بين ما تستطيع المفوضية فعله واقعيا وما لا تستطيع فعله من حيث التأثير في الأمور. وفي هذا الصدد، شددت الوفود على أن التعاون مع المجتمع الدولي جانب رئيسي من عمل المفوضية على إيجاد حلول. وجرى التأكيد أيضا على أن معالجة ما يرتبط بالتشرد من تحديات في مجالات حقوق الإنسان، والعمل الإنساني، والتنمية، وإعادة البناء تتطلب توفر إرادة سياسية قوية وبيئة داعمة؛ وأنه ينبغي السعي في إطار تعاوني إلى إيجاد حلول بمشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية على نحو متسق وفي الوقت المناسب.

٤ - وأعربت الوفود عن تقديرها لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأكد بعضها أن التوصيات التي تنطوي على إعادة هيكلة المفوضية، كالتوصيتين ١ و ٥، سوف تتطلب الحصول على موافقة حكومية دولية قبل تنفيذها. والتُمس توضيح بشأن الكيفية التي ستنفذ بها المفوضية التوصيات، ورأت الوفود ضرورة قيام المفوضية بتكييف تنفيذ التوصيات مع السياق المحلي. واقترح أحد الوفود وضع توصية إضافية بضرورة تعزيز التشريعات الدولية المتعلقة بالمشردين.

٥ - والتمست الوفود توضيحات بشأن مسائل الفعالية التي أثارها المكتب في تقريره، وأعربت عن القلق إزاء النتائج المحققة في تقديم المساعدة الطارئة، حيث لاحظت أن ما يصل إلى نصف عدد المشردين داخليا لم يتلق مساعدة في بعض البلدان والحالات. وأشير إلى وجود أوجه قصور في النتائج المحققة في مجال الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين، وقد التُمست معلومات إضافية عن عمل المفوضية فيما يتعلق بتوصيف الأشخاص موضع الاهتمام وتسجيلهم واستهدافهم. وفي هذا الصدد، أُبرزت عملية تحديد المشردين وحساب عددهم على أنها قضية تنضوي في سياق المساءلة، كما أُبرزت ضرورة وضع إطار متابعة مناسب. والتُمست أيضا معلومات بشأن إعادة الإدماج وما إذا كان قد نُظر أثناء التحليل في المسائل المتعلقة بمرحلة ما بعد الإعادة إلى الوطن أو ما بعد إعادة الإدماج.

٦ - وأبرزت الوفود أولوية عمل المفوضية في الاستجابة لحالات الطوارئ وشددت على أن المفوضية إنسانية، لا سياسية، من حيث الطابع والولاية. وفي الوقت نفسه، أشارت الوفود إلى ضرورة الدخول في شراكة مع الجهات الفاعلة الإنمائية، بما فيها السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفي هذا الصدد، أشارت الوفود مع التقدير إلى التوصية المتعلقة بتعزيز تلك الشراكات وإلى العمل الجاري في هذا الشأن، من قبيل تشكيل التحالف من أجل الحلول. والتُمست تفاصيل بشأن الكيفية التي يمكن أن تنفذ بها الوصية وبشأن هوية الشركاء الرئيسيين في توفير الموارد المالية ودعم العمل على أرض الواقع. والتُمست أيضا معلومات عن كيفية التوفيق بين المعلومات المقدمة في التقرير التي تشير إلى أن معظم الشركاء التي استقصيت آراؤهم أشار إلى أن المفوضية كانت فعالة إلى حد كبير في التواصل مع الشركاء وآراء موظفي المفوضية الذين لم يعطوا علامة عالية لعمل المكتب مع شركائه من الأمم المتحدة. وأوليت أهمية خاصة لإقامة شراكات مع المنظمات المحلية والحكومات المحلية والأشخاص موضع الاهتمام. وشُدد أيضا على أن المسؤولية الرئيسية تقع على السلطات المضيفة وأن على المجتمع الدولي ألا يستبدل عمل البلد المضيف بل أن يستكمله. وأثار أحد الوفود ضرورة أن تتجلى معايير التقييم الموضوعية والشفافة في مؤشرات تراعي للسياق المحلي. وينبغي وضع مؤشرات بالتعاون الوثيق بين السلطات والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وبعد التشاور مع مجتمعات المشردين داخليا.

٧ - وأُدلي بعدة تعليقات بشأن المنهجية المستخدمة في التقييم، بما في ذلك اختيار البعثة، والمشاورات مع الحكومات المضيفة، وأوجه التفاوت الواضحة في البيانات المتعلقة بفعالية الشراكات والتفاصيل عن الاتفاقات التي تبرمها المفوضية مع الحكومات المضيفة. وأُشير إلى أن وجود منهجية تقييم لجميع الحالات لن يكون مجديا نظرا لتعقد عمل المفوضية وبيئتها التشغيلية. وبالإشارة إلى المعلومات المقدمة في التقرير بشأن الزيارات الميدانية التي جرت إلى مكاتب المفوضية ومواقعها الميدانية في سياق التقييم، فقد التُمس توضيح بشأن سبب عدم القيام بأي زيارة ميدانية إلى جمهورية تترانيا المتحدة، وهي من البلدان التي توجد فيها أكبر أعداد من اللاجئين إضافة إلى خبرتها في الحالات الفريدة، بما في ذلك خبرتها في الإدماج المحلي. وعلاوة على ذلك، أُعرب عن رأي مفاده أنه لم يكن ينبغي الاكتفاء بزيارة مكاتب المفوضية فقط، بل كان ينبغي أيضا التشاور مع السلطات المحلية والحكومات المضيفة على السواء. وبالمثل، أُعرب عن رأي مفاده أنه كان ينبغي للمكتب إجراء مقابلات نوعية مع عدد أكثر تنوعا من اللاجئين والمشردين داخليا.

٨ - وأثارت الوفود المسائل المشار إليها في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن قدرة التقييم لدى المفوضية، وطلبت معلومات مستكملة عن التدابير المتخذة لتعزيز مهمة التقييم لدى المفوضية منذ صدور ذلك التقرير في عام ٢٠١٣. والتُمس أيضا توضيح بشأن ما إذا كان التعاون بين المفوضية والمكتب قد تحسن منذ إنجاز التقرير.

٩ - والتُمس توضيح فيما يتعلق بإيجاد استراتيجية لتطوير قدرات الموظفين، ولا سيما التدريب أثناء العمل، من أجل كفالة أن يزوِّد التدريبُ الموظفين بالأدوات المرنة المصممة بحيث يمكن تعديلها وفق السياق المحلي.

١٠ - وذكر أحد الوفود أن هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا تستند إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتتجلى فيهما وتتسق معهما، ولا سيما في مناطق الأزمات التي ظهرت مؤخرا. وينبغي أن يعطي الإطار الأولويات لتهيئة الظروف الملائمة لقيام تواصل فعال بين المشردين داخليا والمفوضية فضلا عن إتاحة الفرص للمشردين للمشاركة في تخطيط وإدارة استراتيجيات تستهدف إيجاد حلول دائمة.

١١ - وأكدت الوفود أنه ينبغي لتقارير التقييم المقبلة التي يعدها المكتب عن أعمال المفوضية أن تشتمل على المعلومات المتصلة بالعلاقة بين التسجيل المبكر ونظم التسجيل الفعالة وتعداد اللاجئين وتقديم المساعدة الإنسانية وتنفيذ الحلول الدائمة المناسبة لهم.

١٢ - وشددت الوفود أيضا على أنه ينبغي للمكتب كذلك، أثناء قيامه بتقييم عمل المفوضية في المستقبل، أن يشمل أيضا إلى أبعد درجة المعلومات المقدمة من الجهات المعنية الرئيسية بما في ذلك الحكومات المضيفة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٣ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التوصيات الواردة في الفقرات من ٦٠ إلى ٦٥ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (**E/AC.51/2015/5**)، رهنا بأحكام هذا التقرير.

١٤ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التوصيات الواردة في الفقرات من ٥٩ إلى ٦٩ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استعراض قدرة التقييم لدى المفوضية (**E/AC.51/2013/5**).

١٥ - وشجعت اللجنة المفوضية، في إطار عملها المتعلق بالقيام بأنشطة فعالة في مجال الدعوة على الصعيد العالمي والصعيد التشغيلي، على مواصلة تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن مبادرات إيجاد الحلول على الحكومات، وعلى الجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء.

١٦ - وفيما يتعلق بالتوصية ٦، أوصت اللجنة المكتب بأن يدرج في تقريره المقبل عن عمل المفوضية معلومات عن المبادرات الرامية إلى إيجاد حلول دائمة، في إطار ولاية المكتب، لذوي الاحتياجات الخاصة في حالات الطوارئ المعقدة التي يمر بها اللاجئون.

١٧ - وشددت اللجنة على ضرورة التأكد من أن المفوضية ستنفذ التوصيتين ١ و ٥ الواردتين في تقرير التقييم بعد قيام الدول الأعضاء بمناقشتهما والموافقة عليهما حسب الأصول. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى المفوضية كفالة احترام الإجراءات الحكومية الدولية السارية في هذا الصدد.

١٨ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعهد إلى المكتب بتقديم معلومات، في تقرير التقييم المقبل عن عمل المفوضية، بشأن الأثر الذي يمكن أن يتركه عدم تعداد السكان اللاجئين وعدم تسجيلهم على دقة تقييم احتياجاتهم الإنسانية وتوفير الحماية لهم، مع مراعاة أن عمل المفوضية يهدف إلى توفير العودة الطوعية للاجئين أو إعادتهم إلى الوطن و/أو إعادة توطينهم في بلد ثالث و/أو إدماجهم محليا.

١٩ - وتشارك اللجنة القلق المعرب عنه في تقرير التقييم الذي أعده المكتب بشأن مستويات النجاح التي تحققت في إيجاد حلول لحالات اللاجئين التي طال أمدها والتي تشكل القاسم المشترك بين نسبة كبيرة من اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وأكدت اللجنة ضرورة أن تستفيد المفوضية من قدرتها القصوى على معالجة هذه الحالات، لا سيما الحالات التي تنطوي على عدد كبير من اللاجئين. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة مع التقدير مساهمة البلدان المضيفة في الحالات التي طال أمدها وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكلف المكتب بأن يدرج في تقارير التقييم التي سيعدها في المستقبل معلومات عن أنشطة المفوضية لتكثيف جهودها الرامية إلى زيادة تقاسم الأعباء على الصعيد الدولي للتخفيف من حدة الضغط على البلدان المضيفة.

٢٠ - وأقرت اللجنة بأن المفوضية، على النحو المذكور في تقرير المكتب، قد استجابت بفعالية لحالات الطوارئ المعقدة، مع ملاحظتها التحديات السياسية والمالية الخارجية التي تواجه المفوضية في التوصل إلى حلول دائمة لمشاكل الأشخاص موضع الاهتمام.

٢١ - وأحاطت اللجنة علما بالجهود الجارية لتعزيز إيجاد حلول دائمة للأشخاص موضع الاهتمام وأوصت بأن تحث الجمعية العامة المفوضية على مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد، وأن تزود الدول الأعضاء بانتظام بمعلومات مستكملة عن التقدم المحرز.

٢٢ - وأشارت اللجنة إلى أن الهدف الرئيسي للمفوضية هو كفالة الحماية الدولية للاجئين وغيرهم ممن تهتم بهم المفوضية والتماس حلول دائمة لمشاكلهم بالتعاون مع الدول والمنظمات الأخرى، بطرائق منها توفير المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين داخليا في حدود ولاياتها.